اللجنة أجلت صدور التقرير النهائي إلى اجتماع السادس من شهر مارس المقبل

«التشريعية»: توافق حكومي - نيابي على قانون تعارض المصالح

■ السبيعي : قمنا بتغطية نقاط الخلاف .. والقانون سيلبي طموحات العديد من النواب والمصلحين

■ الدلال : «تعارض المصالح» مطلب من متطلبات الأمم المتحدة التي صادقت عليها الكويت في عام 2006

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية بحضور الوزير العفاسي (تصوير : صالح محمد)

■ القانون سيعالج قضايا كثيرة مثل الإيداعات المليونية ويسد النقص التشريعي فيها

■ أتمنى حضور الاعضاء للاجتماع المقبل وأخشى من تراجع الكويت في مؤشر الفساد العالمي

■ العدساني: أطالب السلطتين بالتعاون لإقراره في الجلسة المقبلة

قررت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها امس تأجيل صدور التقرير النهائي لقانوني تعارض المصالح والأسرة والبت في رفع حصانة النائب فراج العربيد إلى اجتماع اللجنة في السادس من شهر مارس المقبل.

وقال رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة ناقشت مواضيع عدة منها اقتراح بقانون بشأن تعارض المصالح مقدم من عدد من النواب ومشروع حكومي أيضا.

وأشار إلى أن اللجنة عقدت اجتماعها بحضور النائبين عبد الله الرومي ورياض العدساني من خارج اللجنة ومن الجانب الحكومي وزير العدل د.فهد العفاسي ورئيس هيئة مكافحة الفساد المستشار عبد الرحمن النمش.

وكشف السبيعي عن أن اللجنة توصلت إلى توافق كبير مع الحكومة فيما يخص قانون تعارض المصالح مضيفا أن اللجنة قامت بتغطية نقاط الخلاف فيما بين اقتراح النواب والمشروع الحكومي وأنها ستقدم تقريرها قبل جلسة مجلس الأمة المقبلة.

وقال إن قانون تعارض المصالح موجود في اللجنة منذ أكثر من عام مؤكدا أن هذا القانون سيلبي طموحات العديد من النواب والمصلحين الذين يرون ضرورة عدم تعارض المصالح وعدم وجود منفعة لقياديين أو حكوميين أو نواب في مجلس الأمة.

وأشار الى أن هذا القانون سيقر في الاجتماع المقبل للجنة ليدرج على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة في السادس من الشهر المقبل.

وبين السبيعي أن اللجنة بحثت تعديلات قانون الأسرة الذي أقر في المداولة الأولى في الجلسة الماضية رغم الاعتراض الحكومي فيما يخص التمييز لافتا إلى أن اللجنة أخذت برأي الحكومة في هذا الجانب وأنها ستقدم تقريرا شاملا في اجتماعها المقبل.

وأضاف أن اللجنة ناقشت أيضا طلبا برفع الحصانة عن النائب فراج العربيد حيث استمعت إلى وجهة نظر النائب ومرئيات القضية وظروفها لافتا إلى أن اللجنة أجلت البت فيها إلى اجتماع اللجنة المقبل ليكون مدرجا على جدول أعمال جلسة السادس من مارس.

من جهته أكد عضو (التشريعية) النائب محمد الدلال أن فقدان النصاب حال دون إقرار اللجنة قوانين مهمة ينتظرها الشعب الكويتي وبالأخص قانون تعارض المصالح.

وأضاف الدلال أن (تعارض المصالح) مهم جدا لأنه مطلب من متطلبات الأمم المتحدة التي صادقت عليها الكويت في عام 2006 معتبرا أن هذا القانون سيعالج قضايا كثيرة مثل الإيداعات المليونية ويسد النقص التشريعي فيها.

وأكد أن قانون تعارض المصالح تعتمد عليه العديد من الدول مشيرا إلى أن الحكومة قدمت مشروع قانون لتعارض المصالح وسبقها العديد من الاقتراحات النيابية بشان هذا القانون.

وأشار الدلال إلى التوافق بين الحكومة واللجنة الفرعية باللجنة التشريعية على هذا القانون وتمت معالجة بعض القصور في المشروع الحكومي وبحث العقوبات التي يجب فرضها لا سيما اللوائح ودور هيئة مكافحة الفساد حول هذا القانون.

وتمنى الدلال حضور أعضاء (التشريعية) للاجتماع المقبل لإقرار وإنجاز المشروع ووضعه على جدول الأعمال خاصة أن إعلان مؤشر الفساد العالمي سيعلن مبدئيا خشيته من تراجع الكويت في مؤشراتها بهذا الشأن.

وقال الدلال إن اللجنة ناقشت قانون محكمة الأسرة بوجود وزارة العدل وتم اعتماد كل نصوصه فيما عدا نصا واحدا هو السماح للجميع بالتمييز لافتا إلى حدوث جدل حول هذا القانون.

وأضاف أن اللجنة توصلت إلى ٣ اقتراحات الأول أن يبقى الوضع كما هو عليه والثاني بالسماح للجميع بالتمييز والثالث يستثني التمييز في بعض الحالات من قضايا التركة والورث والوصاية مؤكدا أن الأمر سوف يتم حسمه خلال اجتماع اللجنة المقبل.

من جهة أخرى قال الدلال إنه من المقرر أن تكون الوثيقة الاقتصادية على جدول أعمال الجلسة المقبلة داعيا وزير المالية إلى مناقشتها أمام المجلس خلال جلسة 6 أو 7 مارس وإلا فسوف يساءل سياسيا.

وقال إن الحكومة تتحدث عن مشاريع اقتصادية وصرف أموال وإلغاء دعوم وتطلب في الوقت نفسه إذن المجلس للسماح لها بالاقتراض العام متسائلا كيف نسمح لهذا القرض العام أن يتم ونحن لا نعرف مسار الدولة الاقتصادي.

وعلى صعيد متصل أكد النائب رياض العدساني وجود توافق بين الحكومة ومجلس الأمة حول إقرار قانون تعارض المصالح.

وأوضح في تصريح بالمركز الاعلامي في مجلس الامة أن القانون يهدف إلى الحد من استغلال السلطة أو تحقيق فائدة أو منفعة أو إبرام صفقات شخصية أو تسلم نقدي أو عطايا أو شيكات لأي مسؤول في الدولة.

وبين العدساني انه قدم هذا القانون بشكل رسمي في شهر مارس العام الماضي وتم في اللجنة التشريعية مناقشة قانونين أحدهما مقدم منه وعدد من النواب إضافة إلى مشروع حكومي.

وطالب اللجنة بإقرار القانون وإدراجه على جدول أعمال الجلسة القادمة مؤكدا أن قانوني مكافحة الفساد وتعارض المصالح يحدان من الانحرافات السياسية التي تؤثر على السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وأشار العدساني إلى انه قد آن الأوان لسد النقص التشريعي الذي أدى إلى حفظ قضية الإيداعات مؤكدا تصديه لأي تعيين سياسي يضر بالمصلحة العامة.

وقال إنه في إطار المقترحات التي تقدم بها، تقدم باقتراح بقانون لإلغاء الرواتب الاستثنائية لنواب مجلس الأمة، حيث لا يجوز للنواب تسلم رواتب استثنائية من السلطة التشريعية.

ومن جهة أخرى استغرب العدساني من تصريحات الحكومة وتوجهها إلى التقشف بينما لا تضبط الهدر في مؤسساتها مشيرا إلى أنه سيستمر في كشف التجاوزات ولا مانع لديه لتقديم الاستجوابات لمواجهة الفساد في أي مكان.

وقال إن هناك ملفات عديده تم فتحها وأنه سعى لإقرار قوانين تنظم عمل غرفة التجاره وبشان مؤسسة التامينات الاجتماعيه واستثماراتها مشيرا إلى انه يفترض أن تكون هناك حيادية في كل مؤسسات الدولة وألا يكون من يرسم السياسة يملك شركات.

وأشار العدساني إلى أن وزارة المالية لم تقم بسحب الأراضي المستغلة من قبل المجلس الأولمبي الآسيوي والمباني القائمة عليها لتنظيم أملاك الدولة بالرغم من انتهاء العلاقة التعاقدية بينهما منذ ابريل ٢٠١٦.

وأضاف «هناك أيضا صندوق الموانئ الذي دخل باستثمار مع التامينات الاجتماعيه بـ ٢٠٠ مليون دولار حيث كانت هناك سرقات وتجاوزات وتم تحويل الملف للنيابة.

انتقد إلغاء سقف الدعم المحدد له مؤكداً أن ذلك سيضر بالشباب المبادرين

عبد الصمد: أخشى أن يخصص صندوق المشاريع لأبناء «المليونيرية» فقط

■ من يوافق على هذا القانون سيتحمل مسؤوليته وسيرى نتائجه السلبية مستقبلاً

■ نسعى إلى أن توجه مزايا الصندوق إلى الشباب والصغار المبتدئين فعلاً حتى تكون الفائدة حقيقية

عدنان عبدالصمد

■ «المحاسبة» رصد مخالفات كثيرة بسبب منح صلاحيات ديوان الخدمة للجهات المستقلة

حذر النائب عدنان عبد الصمد من أن صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة لم يعد يترجم العنوان والهدف الذي أنشئ من أجله معربا عن خشيته بأن يخصص الصندوق لدعم مشاريع أبناء «المليونيرية» فقط.

وأضاف عبد الصمد في تصريح للصحافيين « الغوا سقف الدعم المحدد في السابق بـ 500 الف دينار وهذا يعني أن الصندوق يستطيع أن يدعم بعض المشاريع بمبالغ قد تصل إلى 5 ملايين دينار أو أكثر ولا يكون بذلك قد خالف القانون.

وتابع «نحن نسعى إلى أن توجه مزايا الصندوق إلى الشباب والصغار المبتدئين فعلا حتى تكون الفائدة حقيقية وإذا كانت قيمة الدعم المحددة في السابق قليلة يمكن رفعها إلى مليون دينار مثلا أو أكثر ولكن يجب أن تكون هناك قيمة محددة ولا يكون الأمر مفتوحا بلا سقف محدد كما هو الوضع الحالي.

وأضاف أن «الموافقة على القانون مرتبطة بوزير التجارة الحالي ومع احترامنا الكامل للوزير والقياديين ولكن هذا القانون دائم ومستمر مع تغير القيادات الحالية ونحن عندما نقدم قانونا معينا يجب ألا نربطه بقيادي معين نثق فيه بل نضع التغييرات التي ستحصل في المستقبل في الحسبان والضوابط الموجودة الآن في القانون لا تمنع تقديم دعم بمبالغ مليونية كبيرة».

وأوضح أن القضية الأخطر هي إعطاء صلاحيات ديوان الخدمة المدنية لأي هيئة مستقلة أو ملحقة وفي تقارير ديوان المحاسبة توجد كثير من المخالفات بسبب هذه الصلاحيات التي منحت لهذه الجهات المستقلة وبالتالي لم يعد هذا القانون خاصا بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.وقال «أرجو من النواب أن ينتبهوا إلى هذه القضية وإذا كان هناك خلل في لوائح الديوان يجب أن تعدل تلك اللوائح في الديوان من خلال تعديل القانون وليس أن نعطي الصلاحيات الموجودة لدى الديوان إلى الجهات المستقلة».

وقال «هناك من يحتج ويقول بان الممارسات السابقة في إدارة الصندوق هي الدافع لتغيير القانون ولكن بشكل عام الممارسات السيئة أو السلبية من إدارة معينة لا تعني ضرورة تغيير القانون.»

وقال إن أي وزير مسؤول عن أي جهة يجب أن يعطى صلاحيات لأنه هو المسؤول أمام المجلس ولكن القضية يجب أن تكون من دون إفراط ولا تفريط ولا يجب أن يكون الوزير مسؤولا عن جميع الإجراءات التنفيذية».

وأشار إلى أن هناك الكثير من الصلاحيات التنفيذية أعطيت للوزير مشددا على أن القضية يجب ألا ترتبط بالقياديين الحاليين فالصلاحيات لا تكون مطلقة لمدير الصندوق أو بأن تكون الصلاحيات كاملة للوزير مؤكدا أن من يوافق على هذا القانون سيتحمل مسؤوليته وسيرى نتائجه السلبية مستقبلا

الدمخي التقى السفير البريطاني لدى البلاد

الدمخي مستقبلاً السفير البريطاني

التقى رئيس لجنة حقوق الإنسان النائب د.عادل الدمخي صباح امس بمكتبه في مجلس الأمة السفير البريطاني لدى دولة الكويت مايكل دافنوبورت.

وجرى خلال اللقاء مناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان والقضايا ذات

الكندري يطالب بإعادة رسوم المدارس الخاصة إلى وضع مقبول

عبدالكريم الكندري

طالب النائب د. عبدالكريم الكندري وزير التربية، وزير التعليم العالي د. حامد العازمي بإصدار قرار لمراجعة التضخم الذي وصلت لإليه رسوم المدارس الخاصة.

وأكد الكندري في تصريح صحافي أنه لن تكون هناك قيمة لقرار وقف الزيادات الذي اتخذته وزارة التربية من دون إرجاع الرسوم إلى وضع مقبول وغير مرهق للمواطن.

المويزري يسأل وزير الأشغال عن الآلية المتبعة في تأهيل الشركات للمشاركة في المشاريع

أعلن النائب شعيب المويزري عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي طالب فيه بإفادته وتزويده بالآتي:

ما الأسس والمعايير والآلية المتبعة في تاهيل الشركات المحلية والعالمية للمشاركة في المشاريع؟

ما اسم الشركات التي تقدمت لطلب التاهيل وجنسيتها من تاريخ 2014/3/16 حتى تاريخ ورود هذا السؤال سواء التي تم تاهيلها او التي تم رفض تاهيلها؟ مع تزويدي بالمستندات المتعلقة في هذا الشان على ان يتضمن اسباب قبول او رفض التاهيل

فهاد يسأل الروضان عن إجراءاته للحد من الاحتيال في بعض المعارض العقارية

عبدالله فهاد

أعلن النائب عبد الله فهاد عن تقديمه سؤالا برلمانيا إلى وزير التجارة وزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان عن أسباب حدوث عملية النصب والاحتيال على عدد من المواطنين في معرض لبيع وشراء العقار.

ونص السؤال على ما يلي:

حدث في الآونة الأخيرة عملية نصب واحتيال على عدد من المواطنين وذلك في معرض لبيع وشراء العقار في أرض المعارض والمقام في أحد الفنادق تحت رعاية إحدى الشركات العقارية ما تسبب لهم في خسائر مالية ضخمة.

يرجى إفادتنا عن الآتي:

1 – هل كان هناك علم لدى الوزارة بهذا المعرض؟ وهل هناك ترخيص لهذا المعرض؟ إن كانت الإجابة نعم، يرجى تزويدي بصورة من الترخيص وأسماء شركات العقار المشاركة بالمعرض.

2 – هل الشركة العقارية التي اقامت المعرض لها سجل تجاري ورأسمال؟

3 – هل شاركت بعض الشركات التي مسجل ضدها قضايا عدة وشكاوى لدى وزارة الداخلية؟ وما الإجراءات المتخذة؟

4 – هل تم إيقاف التراخيص لهذه الشركات ومنع إصدار تراخيص أخرى لملاكها؟

5 – هل هناك تنسيق بين وزارة الداخلية ووزارة التجارة والصناعة للحد من عمليات النصب والاحتيال؟